SUOMI
FINLAND

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

عناد

لتمكين الشباب الفلسطيني

حملة تفعيل الرقابة على تطبيق الحد الأدنى للأجور للنساء العاملات في رياض الأطفال

مقدمة

مشروع "عتاد" هو أحد المبادرات التي تنفذها مؤسسة الرؤيا الفلسطينية بتمويل من الممثلية الفنلندية، يستهدف المشروع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عامًا في محافظات القدس، نابلس، وسلفيت.

يأتي مشروع "عتاد"، التابع لمؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ضمن الجهود الرامية إلى تمكين الشباب الفلسطيني وتعزيز مشاركتهم في القضايا المجتمعية من خلال مبادرات مبتكرة ومستدامة، تركز الحملة على الانتهاكات القانونية التي تتعرض لها النساء العاملات في رياض الأطفال، حيث يتقاضى العديد منهن أقل من الحد الأدنى للأجور، رغم أن القانون الفلسطيني حدده بـ 1880 شيقلًا شهريًا وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (4) لعام 2021.

الوضع القانوني للحد الأدنى للأجور

يحدد قانون العمل الفلسطيني الحد الأدنى للأجور في جميع القطاعات والمناطق، لكن ضعف الرقابة وعدم فرض عقوبات صارمة على المخالفين جعل العديد من المشغلين يتجاهلون تطبيقه، خاصة في القطاعات التي تتركز فيها العمالة النسائية مثل رياض الأطفال.

للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الورقة ولحاجة ورقة الحقائق تمت زيارة 30 روضة أطفال في محافظة نابلس بالأساس وفي محافظة بيت لحم ورام الله، من خلال مقابلات وجاهية و هاتيفية مع العاملات في رياض الاطفال.

نتائج المسح الميداني

أظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي واقعاً صعباً تعاني منه العاملات في رياض الأطفال في المحافظات المختلفة فيما يتعلق بالاتفاقيات والعقود التشغيلية وفيما يتعلق بالأجور التي يتقاضينها:

- الغالبية العظمى من رياض الأطفال لا تلتزم بدفع الحد الأدنى للأجور.
- بعض المشغلين يستخدمون عقودًا صورية توحي بالتزامهم بالقانون، في حين أن الأجور الفعلية أقل بكثير (600-700 شيقل شهريًا). ونعني هنا بالعقود الصورية، عقوداً يكون فيها المبلغ المسجل بالعقد أعلى بكثير من الأجور التي تحصل عليها العاملات، وذلك كطريقة للتحايل على المشرع.
- في الحالات التي يتم فيها دفع الحد الأدنى للأجور، يكون ذلك مقابل زيادة ساعات العمل والضغط الوظيفي.

إسم المنطقة	عدد العينات	الفئة العمرية	تفاصيل الزيارة	ملاحظات
قرى شمال نابلس	خمسة (5) عينات واحدة ملتزمة	50 - 30	تم الحديث عن مقدار الراتب الذي تأخذه النساء في الروضات وكان اقل من الحد الادنى للأجور بنسب متفاوتة تتراوح بين ال800 شيكل الى 1200	بخصوص العينة الملتزمة كانت تعمل بموضوع اثنتين أي انها يضاف لها أعباء اخرى غير ما اتفق عليه
قرى جنوب المحافظة	ثلاثة عينات	50 - 25	جميع العينات غير ملتزمة بدفع الحد الادنى للأجور	
محافظة سلفيت	خمسة عينات	50 - 30	ثلاث من العينات غير ملتزمة بدفع الحد الادنى للأجور وعينتين شبه ملتزمة	العينات الملتزمة ايضا تضيف اعباء اخرى للنساء بحجة اوقات العمل والراتب يتناسب مع عدد الساعات القليلة
محافظة بيت لحم	أربعة عينات	50 - 25	جميع العينات لا تدفع الحد الادنى للاجور	
مدينة نابلس (قلب المدينة)	خمسة عينات	50 - 25	جميعها مخالفة وتعطي اقل من الحد الأدنى للأجور	بعض العينات بعقود صورية ، بانها تتقاضى الحد الادنى للأجور
قرى غرب نابلس	ثلاث عينات	50 - 25	جميعها غير ملتزمة بتطبيق الحد الادنى للاجور	
مدينة رام الله وقراها	خمسة عينات	45 - 25	جميع العينات غير ملتزمة بتطبيق الحد الادنى للاجور	

أسباب عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور

1. **غياب العقوبات الرادعة**
   - لا يفرض القانون إجراءات واضحة وصارمة ضد المشغلين المخالفين، مما يسهل التهرب من الالتزام بالأجور القانونية.

2. **الوضع الاقتصادي المتدهور**
   - بلغ معدل البطالة في فلسطين عام 2024 51 % (35% في الضفة و80% في قطاع غزة).
   - ارتفعت نسبة الفقر في نفس العام إلى 58.4% ومن المتوقع أن تصل إلى 70% بسبب الحرب، الأمر الذي دفع الكثير من النساء للعمل بأجور متدنية لغياب البدائل.

3. **ضعف العقود القانونية**
   - أغلب العاملات في رياض الأطفال يعملن بعقود شفوية، مما يضعف موقفهن القانوني عند المطالبة بحقوقهن.

4. **الخوف من الفصل التعسفي**
   - تخشى العديد من النساء المطالبة بحقوقهن خشية فقدان وظائفهن، في ظل عدم وجود حماية قانونية كافية.

توصيات لتعزيز الرقابة وتطبيق القانون

1. **تفعيل دور وزارة العمل**
   - وذلك من خلال زيادة التفتيش والرقابة على رياض الأطفال لضمان الالتزام بالحد الأدنى للأجور وفرض عقوبات مشددة على المخالفين، وليس فقط الاكتفاء بتوجيه الإنذارات.

2. **حماية العاملات وضمان حقوقهن**
   - وذلك من خلال إلزام المشغلين بتوفير عقود عمل مكتوبة لضمان حقوق العاملات وإنشاء خط ساخن أو منصة إلكترونية للإبلاغ عن الانتهاكات بسرية.

3. **رفع الوعي القانوني**
   - وذلك من خلال تنظيم ورش عمل للعاملات حول حقوقهن العمالية وكيفية المطالبة بها إضافة الى تعزيز دور النقابات العمالية في حماية النساء العاملات في هذا القطاع.

خلاصة

حملة تفعيل الرقابة على تطبيق الحد الأدنى للأجور للعاملات في رياض الأطفال تسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء في هذا القطاع، حيث أظهرت نتائج المسح الميداني، الذي شمل 30 روضة أطفال في نابلس وبيت لحم ورام الله، أن الغالبية العظمى من المشغلين لا يلتزمون بدفع الحد الأدنى للأجور، مستخدمين أساليب تحايلية مثل العقود الصورية، أو زيادة الأعباء الوظيفية على العاملات دون تعويض عادل. وتعود هذه الظاهرة إلى ضعف الرقابة القانونية، وغياب العقوبات الرادعة، والأوضاع الاقتصادية المتردية التي تدفع النساء للقبول برواتب متدنية. تسعى الحملة إلى معالجة هذه الإشكاليات من خلال الضغط على الجهات المختصة لتفعيل آليات التفتيش والمحاسبة، وتمكين العاملات عبر التوعية القانونية وتعزيز دور النقابات لحماية حقوقهن، مما يسهم في تحسين ظروف العمل وضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية في هذا القطاع الحيوي.